

حديث
« اجعل لنا ذات أنواط »
دراسة عقديّة

إعداد
عبدالله بن أحمد آل غنيم الغامدي

حديث «اجعل لنا ذات أنواط» دراسة عقديّة عبدالله بن أحمد آل غنيم الغامدي

ملخص البحث

الحمد لله، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم...
أما بعد:

فهذا بحث بعنوان «حديث "اجعل لنا ذات أنواط" دراسة عقديّة» الهدف منها دراسة إسناد هذا الحديث، مع بيان مسائل العقيدة ذات العلاقة بهذا النص ودراسة أبرزها.

وقد تم تقسيمه إلى:

المقدمة، وبينت فيها الغاية من هذا البحث، والخطة التي سلكتها فيه.

ثم المبحث الأول «تخريج الحديث ودراسة أسانيده» أوردت فيه نص الحديث عند الإمام الترمذي أولاً، ثم خرجته، وأوردت طرقه ورواياته، ثم حكمت على أسانيده من خلال رواته، ورسمت شجرة لطرقه.

بعد ذلك ذكرت المتابعات والشواهد اللفظية والمعنوية لهذا الحديث.

أما المبحث الثاني «دراسة عقديّة لجملة "اجعل لنا ذات أنواط"» فقد أوضحت فيها أن هذه الكلمة تدور معانيها اللغوية حول التعليق.

وعدد جملة من المسائل المستفادة من الحديث إجمالاً.

وتناولت أبرز المسائل التي تتعلق بالجملة محل الدراسة وهي:

- المنع من التبرك بما لم يرد به الدليل، فهذا الحديث نص في تحريم التبرك بما لم يرد دليل على مشروعية التبرك به، إذ أن الأمور التي تطلب فيها البركة ق بأنها لنا الشارع؛ وما لم يرد بيان مشروعيته فهو ممنوع، فضلاً عن ورود أدلة شرعية في تحريم ومنع بعض صور التبرك وأشكاله.
- الخلاف في تضمن جملة « اجعل لنا ذات أنواط » للشرك أو لوسائله، على قولين، لكل منهما وجاهته ولكن التكلف في معرفة تضمنها الآن قد لا يرجى منه كبير فائدة؛ فإن النبي ﷺ عذر القائلين لتلك المقولة لجهلهم، كما أنه لا بد من النظر إلى قصد القائل قبل الحكم عليه، مع أن أصحاب القولين اتفقوا على استثناء من قام به مانع الجهل.
- العذر بالجهل، وتم بيان المعاني التي يأتي الجهل بها، والمقصود بالجهل الذي يعذر صاحبه أو لا يعذر، وأنه يختلف باختلاف الأشخاص والأزمنة والأمكنة، وأن أدلة العذر بالجهل عامة وشاملة للأصول المجمع عليها، لدلالة السنة الصريحة، وكلام أهل العلم في ذلك.

وفي الخاتمة سردت بعض النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث؛ فقد تبين لي صحة حديث أبي واقد ﷺ محل الدراسة، وصحة زيادة « ونحن حديثو عهد بكفر » على ما سيأتي في البحث إن شاء الله، وعدم جواز التبرك بما لم يرد به الدليل، وأن التبرك بالأشخاص والأحجار ونحوها يختلف الحكم فيه على فاعله باختلاف قصده، وأن الجهل يختلف باختلاف الأشخاص والأزمنة والأمكنة وغيرها من النتائج.

ثم ذيلت البحث بفهرس للمراجع.

وبالله التوفيق.

Summary:

The issue of the environment status received an important place in Islam. The biography of the Prophet highlighted this concern through the practical behavior coupled with legislation in word and deed and a report.

The natural environment of the Prophet's Era in Madinah was a model for the convergence of building land and the good succession

The environment is in the heart of the legislation and the basis of the foundations of Islamic law, this research has to keep track of the basics of the environment according to the Islamic approach and touch the indicators applied in the campus of the Prophet peace be upon him.

This research has sought to achieve the goal of devoting curriculum Biography of the Prophet in dealing with the environment, and to emphasize the leadership of Islam in the need to preserve the environment and architecture, and to spread environmental awareness among the people, and build a relationship of kindness the destiny of the ecosystem.

المقدمة:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغديه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، أمر باتباع صراطه المستقيم، ونهى عن اتباع السبل المضلة، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم إلى يوم الدين وسلم تسليماً كثيراً.. أما بعد:

فهذا بحث بعنوان: حديث « اجعل لنا ذات أنواط » دراسة عقديّة يهدف إلى دراسة إسناد الحديث، مع بيان مسائل العقيدة ذات العلاقة بهذا النص ودراسة أبرزها. وقد سرت في دراستي له على النحو الآتي:

المقدمة.

المبحث الأول: تخريج الحديث ودراسة أسانيد.

- المطلب الأول: إيراد نص الحديث كما هو عند الترمذي.
- المطلب الثاني: تخريج الحديث مع بيان رواياته.
- المطلب الثالث: الحكم على أسانيد روايات الحديث.
- المطلب الرابع: رسم شجرة لطرق الحديث.
- المطلب الخامس: المتابعات والشواهد.

المبحث الثاني: الأحكام العقديّة المستنبطة من الحديث.

- المطلب الأول: المعنى اللغوي لكلمة (أنواط).
- المطلب الثاني: المسائل العقديّة المستفادة من الحديث إجمالاً.
- المطلب الثالث: المنع من التبرك بما لم يرد به الدليل.

المطلب الرابع: الخلاف في تضمن جملة «اجعل لنا ذات أنواط» للشرك أو لوسائله.
المطلب الخامس: العذر بالجهل.

الخاتمة، ثم الفهارس.



المبحث الأول: تخريج الحديث ودراسة أسانيدہ

المطلب الأول: إيراد نص الحديث كما هو عند الترمذي.

قال الإمام الترمذي:

حدثنا سعيد بن عبدالرحمن المخزومي حدثنا سفيان عن الزهري عن سنان بن أبي سنان عن أبي واقد الليثي: أن رسول الله ﷺ لما خرج إلى حنين مرّاً بشجرة للمشركين يقال لها ذات أنواط يعلقون عليها أسلحتهم فقالوا: يا رسول الله اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط، فقال النبي ﷺ: « سبحان الله! هذا كما قال قوم موسى: ﴿اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾^(١)، والذي نفسي بيده لتركبن سنة من كان قبلكم^(٢)».



المطلب الثاني: تخريج الحديث مع بيان رواياته.

تخريج الحديث:

الحديث أخرجه الإمام الترمذي في جامعه - كما تقدم - (٤/٤٧٥) في كتاب الفتن، باب « ما جاء لتركبن سنن من كان قبلكم » برقم (٢١٨٠).

والإمام النسائي في السنن الكبرى (٦/٣٤٦) في كتاب التفسير، سورة الأعراف، قوله تعالى: ﴿فَاتَّوَا عَلَى قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَى أَصْنَامٍ لَهُمْ قَالُوا يَا مَوْسَى اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾، برقم (١١١٨٥).

والإمام أحمد في المسند (٥/٢١٨) حديث رقم (٢١٩٤٧، ٢١٩٥٠، ٢١٩٥٢).

والطيالسي في المسند (٢/٦٨٢) برقم (١٤٤٣).
والحميدي في المسند (٢/٣٧٥) برقم (٨٤٨).
ومعمر في جامعه (١١/٣٦٩) باب سنن من كان قبلكم.
وعبدالرزاق في المصنف (١١/٣٦٩) برقم (٢٠٧٦٣) في الفتن.
وابن أبي شيبة في المصنف (٧/٤٧٩) برقم (٣٧٣٧٥).
وأبو يعلى الموصلي في المسند (٣/٣٠) برقم (١٤٤١).
وابن حبان في صحيحه (٨/٢٤٨) في كتاب التاريخ، ذكر الأخبار عن اتباع هذه الأمة
سنن من قبلهم من الأمم برقم (٦٦٦٧) - كما في الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان -.
والطبراني في المعجم الكبير (٣/٢٤٣) برقم (٣٢٩٠) و (٣/٢٤٤) برقم (٣٢٩١، ٣٢٩٣).
وابن أبي عاصم في السنة (١/٣٧) برقم (٧٦).
والمروزي في السنة (١/١٦) برقم (٣٧، ٣٨)، و (١/١٧) برقم (٤٠).

طرق الحديث ورواياته:

بالنظر إلى شجرة الإسناد المرفقة نرى أن الحديث دار مخرجه على الإمام الزهري
عن سنان بن أبي سنان عن أبي واقد الليثي رضي الله عنه، وقد رواه عن الإمام الزهري الرواة
التالي ذكرهم:

أولاً: سفيان بن عيينة:

١ - سعيد بن عبدالرحمن المخزومي:

أخرج روايته الإمام الترمذي في جامعه (٤/٤٧٥) في كتاب الفتن، باب (ما
جاء لتركبن سنن من كان قبلكم) برقم (٢١٨٠).

٢- عبيدالله بن سعيد:

أخرج روايته المروزي في السنة (١٦/١) برقم (٣٧)، والحميدي في مسنده (٣٧٥/٢) حديث رقم (٨٤٨)، بمثل رواية الترمذي إلا أن فيهما لفظ « الله أكبر » بدلاً من « سبحان الله » .

٣- الحميدي:

أخرج روايته في مسنده (٣٧٥/٢) حديث رقم (٨٤٨) من طريقه مباشرة عنه به، بمثل لفظ الترمذي إلا أن فيه لفظ « الله أكبر » بدلاً من « سبحان الله »، والطبراني في المعجم الكبير (٢٤٤/٣) برقم (٣٢٩٢) بمثل لفظ الحميدي في مسنده.

٤- أبو بكر بن أبي شيبة:

أخرج روايته عنه أبو يعلى في مسنده (٣٠/٣) برقم (١٤٤١) من روايته بدون جملة « كما له ذات أنواط ». وفي روايته « حين أتى خبيراً » وهي شاذة والمحفوظ « حين أتى حيناً ».

ثانياً: يونس بن يزيد الأيلي:

وقد أخرج روايته ابن حبان بسنده إليه عن الزهري بنحو لفظ الحميدي عن سفيان. انظر: صحيح ابن حبان - مع الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان - (٢٤٨/٨)، كتاب التاريخ، ذكر الأخبار عن اتباع هذه الأمة سنن من قبلهم من الأمم برقم (٦٦٦٧).

ثالثاً: الإمام مالك بن أنس:

ورواه عنه:

١- إسحاق بن سليمان: بنحو لفظ الترمذي، أخرج روايته الإمام أحمد في المسند (٢١٨/٥) برقم (٢١٩٥٢).

٢- القعني بمثل لفظ الحميدي عن سفيان، وأخرج روايته الطبراني في المعجم الكبير (٢٤٤/٣) برقم (٣٢٩١).

رابعاً: محمد بن إسحاق:

أخرج روايته الطبراني في المعجم الكبير (٢٤٤/٣) برقم (٣٢٩٣) بسنده إليه بزيادة «ونحن حديثو عهد بجاهلية» وبزيادة «فرأينا ونحن نسير مع رسول الله ﷺ سدرَةً خضراء عظيمة فتنادينا من جنبات الطريق « وبدون « كما لهم ذات أنواط ».

خامساً: عقيل بن خالد:

ورواه عن عقيل الليث وعن الليث:

١- أبو صالح:

أخرج حديثه المروزي في السنة بسنده إليه (١٧/١) برقم (٤٠) بدون جملة «سبحان الله» وبدون جملة «الله أكبر».

٢- حجاج بن محمد المصيصي:

أخرج حديثه الإمام أحمد (٢١٨/٥) برقم (٢١٩٤٧)، بدون جملة التعجب «سبحان الله» و «الله أكبر»، وبدون جملة «كما لهم ذات أنواط».

سادساً: معمر بن راشد:

ورواه عن معمر:

١- عبدالرزاق الصنعاني:

بنحو لفظ الترمذي لكن فيه بدل « سبحان الله » « الله أكبر » .

وراه عن عبدالرزاق:

- أ) إسحاق بن إبراهيم بنحو لفظ الترمذي لكن فيه بدل «سبحان الله» «الله أكبر»، أخرج روايته الطبراني في المعجم الكبير (٣/٢٤٣) برقم (٣٢٩٠).
- ب) ومحمد بن رافع بنحو لفظ الترمذي لكن فيه «قلت يا رسول الله» بدل «فقالوا يا رسول الله» و«الله أكبر» بدل «سبحان الله»، أخرج روايته النسائي في السنن الكبرى (٦/٣٤٦) في كتاب التفسير، سورة الأعراف، قوله تعالى: ﴿فَأَتَوْا عَلَى قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَى أَصْنَامٍ لَهُمْ قَالُوا يَا مَوْسَى اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾، برقم (١١١٨٥).
- ج) والمروزي في السنة (١٦/١) برقم (٣٨)، بنحو لفظ الترمذي، وفيه «فقلت: يا رسول الله» بدل «فقالوا: يا رسول الله» وبدون جملة التعجب.
- د) والإمام أحمد في المسند (٥/٢١٨) برقم (٢١٩٥٠) بنحو لفظ الترمذي، وفيه «فقلت: يا نبي الله» بدل «فقالوا: يا رسول الله» و«الله أكبر» بدل «سبحان الله».

سابعاً: إبراهيم بن سعد:

وقد رواه عن إبراهيم بن سعد:

١- يعقوب بن حميد:

أخرج حديثه ابن أبي عاصم في السنة (١/٣٧) برقم (٧٦) بزيادة جملة «ونحو حديثه عهد بكفر» وجملة «وكانوا أسلموا يوم الفتح».

٢- أبو داود الطيالسي:

يمثل لفظ الترمذي إلا أن فيه بدل جملة «سبحان الله» لفظ «الله أكبر».

انظر: مسند أبي داود الطيالسي (٢/٦٨٢) برقم (١٤٤٣).

٣- يحيى الحماني:

وقد أخرج حديثه الطبراني (٣/ ٢٤٤) برقم (٣٢٩٤) بسنده إليه، بنحو لفظ أبي يعلى عن أبي بكر بن أبي شيبه عن سفيان لكن روايته «حين أتى حنيناً»، أما أبو يعلى ففيها «حين أتى خيبراً» وهي شاذة والمحفوظ الأولى، وبزيادة جملة «ونحن حديثو عهد بكفر» وجملة «وكانوا أسلموا يوم الفتح».



المطلب الثالث: الحكم على أسانيد روايات الحديث.

- ١- رواية الإمام الترمذي في جامعه من طريق سفيان عنه به إسنادها صحيح؛ لأن روايتها كلهم ثقات.
- ٢- رواية الإمام النسائي في السنن الكبرى من طريق محمد بن رافع عن عبدالرزاق عن معمر عنه به، إسنادها صحيح؛ لأن روايتها كلهم ثقات.
- ٣- رواية الإمام أحمد في المسند من طريق حجاج بن محمد المصيصي عن الليث بن سعد عن عُقيل عن الزهري عنه، إسنادها صحيح؛ لأن روايتها كلهم ثقات.
- ٤- رواية الإمام أحمد في المسند من طريق عبدالرزاق مباشرة عن معمر عنه به، إسنادها صحيح؛ لأن روايتها كلهم ثقات.
- ٥- رواية الإمام أحمد في المسند من طريق إسحاق بن سليمان عن مالك عنه به، إسنادها صحيح؛ لأن روايتها كلهم ثقات.
- ٦- رواية الإمام ابن أبي شيبه في مصنفه من طريق سفيان مباشرة عنه به، إسنادها صحيح؛ لأن روايتها كلهم ثقات.
- ٧- رواية الحميدي في مسنده من طريق سفيان مباشرة عنه به، إسنادها صحيح؛ لأن روايتها كلهم ثقات.

- ٨- رواية الإمام أبي يعلى في مسنده من طريق الإمام أبي شيبة عن سفيان عنه به، إسناده صحيح؛ لأن رواتها كلهم ثقات.
- ٩- رواية الإمام الطبراني في المعجم الكبير من طريق إسحاق بن إبراهيم عن عبدالرزاق عن معمر عنه به، إسناده حسن؛ لحال إسحاق بن إبراهيم فإنه صدوق، وهو إسحاق بن إبراهيم الصنعاني الدبري. قال عنه الذهبي في السير (٤١٦/١٣): « الشيخ العالم المسند الصدوق »، وبقية الرواة ثقات.
- ١٠- رواية الإمام الطبراني في معجمه الكبير من طريق علي بن عبدالعزيز عن القعني عن مالك عنه به، إسناده صحيح؛ لأن رواتها كلهم ثقات.
- ١١- رواية الطبراني في معجمه الكبير من طريق المقدم بن داود عن أسد بن موسى عن يحيى بن زكريا عن ابن إسحاق عنه به، إسناده ضعيف؛ لحال المقدم بن داود وأسد بن موسى؛ لأن المقدم بن داود ضعيف، نقل الذهبي في السير (٣٤٥/١٣) عن الدارقطني تضعيفه، وعن النسائي قوله: ليس بثقة.
- أما أسد بن موسى الأموي فهو صدوق يُعْرَب. انظر: تقريب التهذيب ص (١٣٤) ترجمة (٤٠٣).
- وربما يرتقي هذا الإسناد بأصل الحديث وما له من متابعات وشواهد.
- ١٢- رواية الطبراني في معجمه الكبير من طريق الحسين بن إسحاق عن يحيى الحماني عن إبراهيم بن سعد عنه به، إسناده صحيح؛ لأن رواتها ثقات.
- ١٣- رواية الإمام المروزي في السنة من طريق عبيدالله بن سعيد عن سفيان عنه به، إسناده صحيح؛ لأن رجاله ثقات.
- ١٤- رواية ابن أبي عاصم في السنة من طريق يعقوب بن حميد عن إبراهيم بن سعد عنه به، إسناده حسن؛ لحال يعقوب بن حميد؛ لأنه صدوق ربما وهم. انظر: ميزان الاعتدال (٤/٤٥٠-٤٥١) ترجمة (٩٨١٠)، وتهذيب التهذيب

(١١/٣٣٣-٣٣٤) ترجمة (٨١٣٦)، والتقريب ص (١٠٨٨) ترجمة (٧٨٦٩).
وبقية رواياتها ثقات.

١٥- رواية أبي داود الطيالسي في مسنده من طريق إبراهيم بن سعد مباشرة عنه به،
إسنادها صحيح؛ لأن رواياتها ثقات.

١٦- رواية المروزي في السنة من طريق محمد بن يحيى عن أبي صالح عن الليث عن
عُقيل بن خالد عنه به، إسنادها ضعيف؛ لحال أبي صالح لأنه صدوق كثير
الغلط ثبت في كتابه وكانت فيه غفلة. انظر: تهذيب التهذيب (٥/٢٢٨-٢٣٢)
ترجمة (٣٤٩٧)، تقريب التهذيب ص (٥١٥) ترجمة (٣٤٠٩). وبقية رواياتها
ثقات.

١٧- رواية الإمام المروزي في السنة من طريق عبدالرزاق الصنعاني عن معمر عنه
به، إسنادها صحيح؛ لأن رواياتها ثقات.

١٨- رواية الإمام ابن حبان من طريق يونس الأيلي عنه به، إسنادها حسن لوجود
الوهم القليل في رواية يونس عن الزهري. انظر: تهذيب الكمال (٣٢/٥٤٩)
ترجمة (٨١٨٧)، وتهذيب التهذيب (١١/٣٩٤) ترجمة (٨٢٤٤). ولحال حرملة
بن يحيى؛ لأنه صدوق. انظر: تهذيب الكمال (٥/٥٤٨) ترجمة (١١٦٦)،
ميزان الاعتدال (١/٤٧٢-٤٧٣) ترجمة (١٧٨٣)، تهذيب التهذيب (٢/٢١٢-
٢١٣) ترجمة (١٢٤٣).



المطلب الخامس: المتابعات والشواهد.

المتابعات:

اتفق الرواة السبعة على لفظ واحدٍ للحديث مع تقديم وتأخير لا يضر إلا في لفظة واحدة فقط ظن بعضهم أن محمد بن إسحاق تفرّد بها عن سائر الرواة، ولكن لم يثبت تفرده بها بل تابعه عليها إبراهيم بن سعد عن الزهري، والقعني عن مالك عن الزهري.

فقد روى الطبراني في معجمه بسنده إلى ابن إسحاق، وفيه « ونحن حديثو عهد بجاهلية ». المعجم الكبير (٣/٢٤٣) برقم (٣٢٩٣).

تابع ابن إسحاق إبراهيم بن سعد عن الزهري..

فقد روى أبو داود الطيالسي بسنده إلى إبراهيم بن سعد: حدثنا الزهري... وفيه: « ونحن حديثو عهد بكفر ». مسند أبي داود الطيالسي (٢/٦٨٢) برقم (١٤٤٣).

وكذا روى الطبراني بسنده إلى إبراهيم بن سعد عن الزهري ... وفيه: « ونحن حديثو عهد بكفر ». المعجم الكبير (٣/٢٤٣) برقم (٣٢٩٤).

وكذا ابن عاصم بسنده إلى إبراهيم بن سعد عن الزهري... وفيه: « ونحن حديثو عهد بكفر ». السنة لابن أبي عاصم (١/٣٧) برقم (٧٦).

وتابعهما كذلك القعني عن مالك عن الزهري...

فقد روى الطبراني بسنده إلى القعني عن مالك عن الزهري... وفيه: « ونحن حديثو عهد بكفر ». المعجم الكبير (٣/٢٤٣) برقم (٣٢٩١).

وهذه المتابعات من إبراهيم بن سعد عن الزهري، والقعني عن مالك عن الزهري.. لابن إسحاق عن الزهري.. يتبين منها أن الحديث بهذه الزيادة صحيح

وليس منكرًا بهذه الألفاظ ولا شاذًا بها، وذلك لموافقة إبراهيم والقعني - وهما ثقتان - لمحمد بن إسحاق فلا يعد تفرده منكرًا يرد به الحديث أو اللفظة لوجود المتابعة - كما سبق -.

والحديث له متابعة تامة من إبراهيم بن سعد لمحمد بن إسحاق، وكذا القعني عن مالك لمحمد بن إسحاق، وليست متابعة قاصرة لاتحاد مخرجه من عند الزهري عن سنان عن أبي واقد.

وتعتبر موافقة الرواة بعضهم لبعض في الحديث من المتابعة الموافقة للاتفاق في السند والمتن.



شواهد الحديث:

١ - الشواهد اللفظية المعنوية للحديث:

والمراد بها المتوافقة مع الحديث الأصل في اللفظ والمعنى.

حديث كثير بن عبدالله المزني عن أبيه عن جده: رواه الإمام الطبراني في المعجم الكبير (٢١/١٧) برقم (٢٧)، وليس في هذا الحديث لفظة « ونحن حديثو عهد بجاهلية » أو « بكفر ».

ولفظه عن الطبراني:

قال رحمه الله: حدثنا مسعدة بن سعد العطار ثنا إبراهيم بن المنذر ابن أبي فديك عن كثير بن عبدالله المزني عن أبيه عن جده، قال: غزونا مع رسول الله ﷺ عام الفتح، ونحن ألف ونيف، ففتح الله لنا مكة وحينئذ حتى إذا كان بين حنين والطائف أبصر شجرة كان يناط بها السلاح فسميت ذات أنواط، وكانت تعبد من دون الله، فلما

رآها رسول الله ﷺ انصرف عنها في يوم صائف إلى ظل هو أدنى منها، فقال رجل: يا رسول الله! اجعل لنا ذات أنواط كما لهؤلاء ذات أنواط، فقال رسول الله ﷺ: إنها السنن، قلتُم والذي نفسي محمد بيده كما قالت بنو إسرائيل لموسى ﴿أَجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾ فقال: ﴿قَالَ أَغَيَّرَ اللَّهُ أَبْغِيكُمْ إِلَهًا وَهُوَ فَضَّلَكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٠].

- وكثير بن عبدالله بن عمرو بن عوف المزني ضعيف، حكى الإمام الذهبي في ميزان الاعتدال (٤٠٦/٣-٤٠٨) ترجمة (٦٩٤٣) أقوال النقاد فيه، حيث قال: «قال ابن معين: ليس بشيء، وقال الشافعي وأبو داود: ركن من أركان الكذب، وضرب أحمد على حديثه» ثم قال الذهبي: «وأما الترمذي فروى من حديثه.. وصححه فلماذا لا يعتمد العلماء على صحيح الترمذي».
- وانظر: تهذيب التهذيب (٣٦٦/٨-٣٦٨) ترجمة (٥٨٣٩).
- قال ابن حجر: «ضعيف، أفرط من نسبه إلى الكذب». تقريب التهذيب ص (٨٠٨) ترجمة (٥٦٥٢).
- وعبدالله بن عمرو والد كثير، مقبول. انظر: ميزان الاعتدال (٤٦٧/٢) ترجمة (٤٤٨٠)، تهذيب التهذيب (٣٠٠/٥) ترجمة (٣٦١٧)، تقريب التهذيب ص (٥٣١) ترجمة (٣٥٢٧).
- وعمرو بن عوف المزني والد عبدالله ﷺ. انظر في ترجمته: الاستيعاب (٢٧٤/٣)- (٢٧٥) ترجمة (١٩٦٥).
- وسند الحديث ضعيف؛ لحال كثير بن عبدالله، وضعفه لا يضرّ حديثنا الأصل، قال في مجمع الزوائد (٢٤/٧): «وفيه كثير بن عبدالله وقد ضعّفه الجمهور وحسن الترمذي حديثه».

٢- الشواهد المعنوية للحديث:

والمراد بالشواهد المعنوية الأحاديث التي اتفقت مع الحديث - الأصل - في المعنى واختلفت في اللفظ والراوي من الصحابة، وهي في قوله: « لتركبن سنن من كان قبلكم » وهي من الشواهد المعنوية الجزئية.

فقد روى الإمام البخاري في صحيحه (٣/ ١٢٧٤) في كتاب الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل برقم (٣٢٦٩) قال:

حدثنا سعيد بن أبي مريم حدثنا أبو غسان قال حدثني زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « لتتبعن سنن من كان قبلكم شبراً بشبر وذراعاً بذراع حتى لو سلكوا جحر ضب لسلكتموه »، قلنا: يا رسول الله! اليهود والنصارى؟ قال النبي صلى الله عليه وسلم: « فمن؟ » .

وروى أيضاً في صحيحه (٦/ ٢٦٦٩) في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: « لتتبعن سنن من كان قبلكم » رقم (٦٨٨٩) قال:

حدثنا محمد بن عبد العزيز حدثنا أبو عمر الصنعاني - من اليمن - عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « لتتبعن سنن من كان قبلكم شبراً بشبر، وذراعاً بذراع، حتى لو دخلوا جحر ضب تبعتموهم »، قلنا يا رسول الله! كفارس والروم؟ فقال: « ومن الناس إلا أولئك؟ ».

وروى الإمام مسلم في صحيحه (٤/ ٢٠٥٤) في كتاب العلم، باب اتباع سنن اليهود والنصارى برقم (٢٦٦٩) قال رحمه الله:

حدثني سويد بن سعيد حدثنا حفص بن ميسرة حدثني زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

« لتتبعن سنن الذين من قبلكم، شبراً بشبر، وذراعاً بذراع، حتى لو دخلوا جحر ضب لتبعتموهم » قلنا: يا رسول الله! اليهود والنصارى؟ قال: « فمن؟ ».

وروى الإمام ابن ماجه في سننه (١٣٢٢/٢) في كتاب الفتن، باب افتراق الأمم برقم (٣٩٩٤) قال:

حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا يزيد بن هارون عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:

« لتتبعن سنة من كان قبلكم باعاً بباع، وذراعاً بذراع، وشبراً بشبر، حتى لو دخلوا في جحر ضب لدخلتم فيه » قالوا: يا رسول الله! اليهود والنصارى؟ قال: « فمن إذا؟ ».

وإسناد هذا الحديث حسن؛ لحال محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي، فهو صدوق له أوهام. انظر عنه: تهذيب الكمال (٢١٢/٢٦) ترجمة (٥٥١٣)، وتهذيب التهذيب (٣٢٤/٩) ترجمة (٦٤٧٨)، وتقريب التهذيب ص (٨٨٤) ترجمة (٦٢٢٨). وبقيّة رجاله ثقات.

قال الألباني رحمه الله عن هذا الإسناد: « حسن ». انظر: صحيح ابن ماجه (٣٠٨/٢) برقم (٣٢٤٣).

وقال: « إسناده حسن رجاله ثقات رجال الصحيحين، لكنهما لم يحتاجا بمحمد بن عمرو وهو حسن الحديث.. وهو صحيح فإن له شواهد كثيرة بعضها في الصحيحين ». السنة لابن أبي عاصم بتحقيق الشيخ محمد ناصر الدين الألباني (٣٦/١) برقم (٧٢).



المبحث الثاني: الأحكام العقدية المستنبطة من الحديث

المطلب الأول: المعنى اللغوي لكلمة (أنواط).

تدور المعاني اللغوية لكلمة أنواط حول التعليق، يقال:

ناطَ الشيءَ يَنُوطُهُ نَوَاطًا: عَلَّقَهُ. والنَّوْطُ: ما عُلِّقَ، سمي بالمصدر.

وانتاط به: تَعَلَّقَ، وكل ما عُلِّقَ من شيء فهو نَوَاطٌ. والأنواط: المعاليق.

والنَّوْطُ: ما يُعَلَّقُ من الهودج يُزَيَّنُ به. ويقال: نِيطَ عليه الشيء: عُلِّقَ عليه.

ونِياطُ كل شيء: مُعَلَّقُهُ كنياط القوس والقربة.

والنِّياطُ: عِرْقُ علق به القلب من الوتين، فإذا قُطِعَ مات صاحبه.

والنِّيطُ من الآبار: التي يجري ماؤها من جانب منها فيسيل إلى قعرها.

وذات أنواطٍ: هي اسم شجرة بعينها كانت للمشركين ينوطون بها سلاحهم—أي

يعلقونها بها— ويعكفون حولها، فسألوه ﷺ أن يجعل لهم مثلها فنهاهم عن ذلك،

وأنواط: جمع نَوَاطٍ، وهو مصدر سمي به النُّوْطُ^(٣).



المطلب الثاني: المسائل العقدية المستفادة من الحديث إجمالاً.

يستفاد من هذا الحديث مسائل عدّة منها على سبيل الإجمال:

• إن التبرّك بالأشجار ونحوها مما لا يجوز وأنه منهي عنه، وقد بوّب الإمام محمد بن

عبد الوهاب رحمه الله باباً قال فيه: «باب من تبرّك بشجرٍ أو حجرٍ ونحوهما»^(٤).

وأورد الحديث تحت هذا الباب.

● النهي عن مشابهة الكفار:

قال الشيخ عبدالرحمن بن حسن رحمه الله: « وفي الحديث النهي عن التشبه بأهل الجاهلية وأهل الكتاب فيما كانوا يفعلونه إلا ما دلّ الدليل على أنه من شريعة محمد ﷺ »^(٥).

● أن مشابهة الكفار ستقع في هذه الأمة، على خلاف في المراد بهذه المشابهة: هل هي في المعاصي أو في الكفر أو فيهما معاً؟ والأظهر أن المراد فيهما معاً.
قال الشيخ سليمان بن عبدالله رحمه الله:

« وفيه - أي الحديث - أن الشرك لا بد أن يقع في هذه الأمة كما وقع فيمن قبلها، ففيه ردّ على من قال: إن الشرك لا يقع في هذه الأمة »^(٦).

● أن الاعتبار بالمعاني لا بالأسماء:

قال الشيخ سليمان بن عبدالله رحمه الله: « وفيهما أن الاعتبار في الأحكام بالمعاني لا بالأسماء، ولهذا جعل النبي ﷺ طلبتهم كطلبة بني إسرائيل، ولم يلتفت إلى كونهم سموها ذات أنواط، فالمشرك وإن سمي شركه ما سماه، كمن يسمي دعاء الأموات، والذبح لهم، والنذر ونحو ذلك تعظيماً ومحبة فإن ذلك هو الشرك »^(٧).

● وجوب سدّ ذرائع الشرك:

في الحديث وجوب سدّ ذرائع الشرك، قال الشيخ محمد بن عثيمين رحمه الله:
« ذات أنواط وسيلة إلى الشرك الأكبر، فإذا وضعوا عليها أسلحتهم وتبركوا بها يتدرج بهم الشيطان إلى عبادتها، وسؤالهم حوائجهم منها مباشرة، فلهذا سدّ النبي ﷺ الذرائع »^(٨).

● العذر بالجهل:

في الحديث أيضاً أن الجهل عذر، مع أنه ليس مقبولاً من كل من ادّعاه، فهو يختلف باختلاف الأشخاص والأزمنة والأمكنة.

يقول الإمام الشافعي رحمه الله:

« إن من العلم ما لا يسع بالغاً غير مغلوب على عقله جهله مثل: الصلوات الخمس...، وما كان في معنى هذا » (٩).

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:

« إن الأمكنة والأزمنة التي تفتقر فيها النبوة لا يكون حكم من خفيت عليه آثار النبوة حتى أنكر ما جاءت به خطأ كما يكون حكمه في الأمكنة والأزمنة التي ظهرت فيها آثار النبوة » (١٠).



المطلب الثالث: المنع من التبرك بما لم يرد به الدليل.

من المعلوم أن الخير كله في يدي الله سبحانه وتعالى، قال سبحانه: ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمَلِكِ نُورُ الْمَلِكِ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ (١١).

قال الإمام الطبري رحمه الله: « ﴿بِيَدِكَ الْخَيْرُ﴾ أي كل ذلك بيدك وإليك، لا يقدر على ذلك أحد، لأنك على كل شيء قدير دون سائر خلقك، ودون ما اتخذه المشركون من أهل الكتاب والأميين من العرب إلهاً ورباً يعبدونه من دونك، كالمسيح، والأنناد التي اتخذها الأميون رباً » (١٢).

وأخرج الإمام البخاري رحمه الله في صحيحه عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « يقول الله تعالى: يا آدم، فيقول: لبيك وسعديك، والخير في يديك، فيقول: أخرج بعث النار. قال: وما بعث النار؟ قال: من كل ألف تسعمائة وتسعة وتسعين » ^(١٣) الحديث.

كما أن النعم - وهي من أنواع الخير - هي من الله - تبارك وتعالى - أنعم بها على خلقه، وتفضل بها عليهم، وأنها لا تعد ولا تحصى، يقول الله تعالى: ﴿ وَمَا يَكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴾ ^(١٤)، ويقول: ﴿ وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا ﴾ ^(١٥).

وفي الصحيحين عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما أن تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم: « لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد والتَّعْمَةُ لك والملك لا شريك لك » ^(١٦).

وحيث إن الله تعالى بيده الخير كله، والنعم الوفيرة والبركة كلها له سبحانه، فإنه قد يختص بعض خلقه بما يشاء من الخير والفضل والبركة.

وقد أبان لنا الأمور والأشياء التي تطلب منها البركة، ويلتمس كثرة الخير عن طريقها كالقرآن الكريم، والمسجد الحرام، وماء زمزم؛ فما عدا تلك الأشياء فلا يجوز التبرك به، لأن ما ليس بمشروع في الدين فهو ممنوع، ولأنه قد وردت أدلة شرعية في تحريم ومنع بعض صور التبرك وأشكاله.

ومن مظاهر التبرك الممنوع العكوف عند بعض الأشجار والأحجار، أو تعليق الخرق عليها أو الأسلحة طلباً للبركة منها.

وهذا الحديث - حديث أبي واقد رضي الله عنه - نص في تحريم التبرك بالأشجار والعكوف عندها وتعليق الأسلحة فيها.

وإذا كان اتخاذ الأشجار والعكوف عندها للتبرك بها من أعمال المشركين كما في حديث أبي واقد رضي الله عنه، فكذا كل ما يتخذ، أو يعكف عنده من شجر أو حجر، أو قبر، أو عين، أو جبل للتبرك، كل ذلك من البدع المنكرة في الإسلام.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله :

« فأما العكوف والمجاورة عند شجرة أو حجر، أو تمثال أو غير تمثال، أو العكوف والمجاورة عند قبر نبي أو غير نبي، أو مقام نبي أو غير مقام نبي، فليس هذا من دين المسلمين، بل هو من جنس دين المشركين، الذين أخبر الله عنهم بما ذكره في كتابه»^(١٧).

وقال أيضاً: « وأما الأشجار والأحجار والعيون ونحوها مما ينذر لها بعض العامة، أو يعلقون بها خرقاً، أو غير ذلك، أو يأخذون ورقها يتبركون به، أو يصلون عندها، أو نحو ذلك، فهذا كله من البدع المنكرة، وهو من عمل أهل الجاهلية »^(١٨).

وقال الشيخ سليمان بن عبدالله رحمه الله:

« ما يفعله من يعتقد في الأشجار والقبور والأحجار من التبرك بها، والعكوف عندها، والذبح لها، هو الشرك، ولا يغتر بالعوام والطعام^(١٩)، ولا يستبعد كون هذا شركاً، ويقع في هذه الأمة، فإذا كان بعض الصحابة رضي الله عنهم ظنوا ذلك حسناً، وطلبوه من النبي صلى الله عليه وسلم حتى بين لهم أن ذلك كقول بني إسرائيل ﴿أَجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾^(٢٠)، فكيف بغيرهم مع غلبة الجهل وبعد العهد بآثار النبوة »^(٢١).



المطلب الرابع: الخلاف في تضمين جملة «اجعل لنا ذات أنواط» للشرك أو لوسائله.

اختلف أهل العلم في دلالة جملة « اجعل لنا ذات أنواط » الواردة في الحديث، وما تتضمنه - فيما وقفت عليه^(٢٢) - إلى قولين:

القول الأول:

أنها متضمنة للشرك الأكبر، ومن ذهب إلى ذلك: الإمام ابن القيم، والإمام الشوكاني، والشيخ سليمان بن عبدالله، والشيخ عبدالعزيز ابن باز - رحمهم الله-، وعللوا ما ذهبوا إليه بتعليلات عدة.

قال الإمام ابن القيم رحمه الله في سياق كلامه على إنكار استحباب الدعاء عند القبور، وإنكار الرسول ﷺ على الصحابة ﷺ لما سألوه أن يجعل لهم شجرةً يعلقون عليها أسلحتهم ومتاعهم بخصوصها:

« فإذا كان اتخاذ هذه الشجرة لتعليق الأسلحة والعكوف حولها اتخاذاً إله مع الله تعالى مع أنهم لا يعبدونها، ولا يسألونها، فما الظن بالعكوف حول القبر، والدعاء به ودعائه، والدعاء عنده؟! فأبي نسبةً للفتنة بشجرةٍ إلى الفتنة بالقبور؟! لو كان أهل الشرك والبدعة يعلمون »^(٢٣).

وقال الإمام الشوكاني رحمه الله : « ولم يكن من قصدهم أن يعبدوا تلك الشجرة، أو يطلبوا منها ما يطلبه القبوريون من أهل القبور فأخبرهم ﷺ أنه بمنزلة الشرك الصريح، وأنه بمنزلة طلب آهة غير الله تعالى »^(٢٤).

ويقول الشيخ سليمان بن عبدالله رحمه الله :

« ما يفعله من يعتقد في الأشجار والقبور والأحجار من التبرك بها... هو الشرك، ولا يغتر بالعوام والطغام، ولا يستبعد كون هذا شركاً، ويقع في هذه الأمة، فإذا كان بعض الصحابة رضي الله عنهم ظنوا ذلك حسناً، وطلبوه من النبي صلى الله عليه وسلم حتى بين لهم أن ذلك كقول بني إسرائيل ﴿أَجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾^(٢٥)، فكيف بغيرهم مع غلبة الجهل وبعد العهد بآثار النبوة»^(٢٦).

وقال الشيخ عبدالعزيز ابن باز رحمه الله :

« ليس ما طلبوه من الشرك الأصغر، ولو كان منه لما جعله النبي صلى الله عليه وسلم نظير قول بني إسرائيل ﴿أَجْعَلْ لَنَا إِلَهًا﴾^(٢٧)، وأقسم على ذلك، بل هو من الشرك الأكبر كما أن ما طلبه بنو إسرائيل من الشرك الأكبر»^(٢٨).

القول الثاني:

أن هذا القول من باب المشابهة غير المكفّرة، أو من باب ذرائع الشرك ووسائله. وممن ذهب إليه:

شيخ الإسلام ابن تيمية، والإمام الشاطبي، ابن العربي، والمباركفوري، والشيخ ابن عثيمين -رحمهم الله-، وعلّلوا ما ذهبوا إليه بتعليلات عدّة.

قال شيخ الإسلام رحمه الله :

« فأما العكوف والمجاورة عند شجرة أو حجر.. فليس هذا من دين المسلمين، بل هو من جنس دين المشركين»^(٢٩).

وقال:

« وأما الأشجار والأحجار والعيون ونحوها مما ينذر لها بعض العامة، أو يعلقون بها خرقاً أو نحو ذلك... فهذا كله من البدع المنكرة، وهو من عمل أهل الجاهلية،

ومن أسباب الشرك بالله تعالى، وقد كان للمشركين شجرة يعلقون بها أسلحتهم يسمونها (ذات أنواط) فقال بعض الناس: يا رسول الله! اجعل لنا ذات أنواط، كما لهم ذات أنواط، فقال: الله أكبر! قلت كما قال قوم موسى ﴿أَجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾، وقد بلغ عمر بن الخطاب ؓ أن قوماً يقصدون الصلاة عند الشجرة التي كانت تحتها بيعة الرضوان، التي بايع النبي ﷺ الناس تحتها، فأمر بتلك الشجرة فقطعت» (٣٠).

وقال الإمام الشاطبي رحمه الله في معرض كلامه عن اتباع هذه الأمة الأمم السابقة خاصة أهل الكتاب في بدعهم:

« فقوله: « حتى تأخذ أمتي بما أخذ القرون من قبلها » (٣١) يدل على أنها تأخذ بمثل ما أخذوا به، إلا أنه لا يتعين في الاتباع لهم أعيان بدعهم، بل قد تتبعها في أعيانها، وتتبعها في أشباهها، فالذي يدل على الأول قوله: « لتتبعن سنن من كان قبلكم » (٣٢) الحديث؛ فإنه قال فيه: « حتى لو دخلوا في جحر ضب خرب لا تبعتموهم ».

والذي يدل على الثاني قوله: « فقلنا: يا رسول الله! اجعل لنا ذات أنواط » فقال عليه السلام: هذا كما قالت بنو إسرائيل: ﴿أَجْعَلْ لَنَا إِلَهًا﴾ ... « الحديث؛ فإن اتخاذ ذات أنواط يشبه اتخاذ الآلهة من دون الله، لا أنه هو بنفسه؛ فلذلك لا يلزم في الاعتبار بالمنصوص عليه أن يكون ما لم يُنصَّ عليه مثله من كل وجه والله أعلم» (٣٣).

ويقول الشيخ ابن عثيمين رحمه الله:

« ذات أنواط وسيلة إلى الشرك الأكبر، فإذا وضعوا عليها أسلحتهم، وتبركوا بها، يتدرج بهم الشيطان إلى عبادتها، وسؤالهم حوائجهم منها مباشرة، فلهذا سدّ النبي ﷺ الذرائع » (٣٤).

وكلا القولين له وجاهة، ولكن التكلف في معرفة تضمن هذه اللفظة للشرك أو لذرائعه ووسائله الآن قد لا يرجى وراءه كبير فائدة؛ لأن النبي ﷺ قد عذرهم لجهلهم ولم يحكم عليهم بشيء، كما أنه لا بدّ من النظر إلى قصد القائل من قوله قبل الحكم، والمجزوم به أن السائلين له ﷺ قالوا ذلك جهلاً منهم ولهذا عذرهم ولم يأمرهم بتجديد إيمانهم لردتهم، لأن الجهل مانع من إيقاع الكفر على المعين حتى في الأمور الظاهرة - كما سيأتي إن شاء الله -.

مع أن أصحاب القولين اتفقوا على استثناء من قام به مانع الجهل إما لحدثة إسلامه أو لكونه نشأ بغير دار الإسلام، أو بعيداً عن الأمصار من الحكم بالكفر عليه إذا تلبس بنوع من أنواع الكفر، ونصوص العلماء في ذلك كثيرة، سبق إيراد بعضها في ثنايا كلام العلماء السابق في هذه المسألة^(٣٥).

المطلب الخامس: العذر بالجهل.

الجهل يأتي بعدة معاني: منها: خلو النفس من العلم^(٣٦) وهو المشهور، ومنها: اعتقاد الشيء بخلاف ما هو عليه^(٣٧). ومنها: فعل الشيء بخلاف ما حقه أن يفعل، سواء اعتقد فيه اعتقاداً صحيحاً أو فاسداً^(٣٨)، ومنه قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنْ جَاءَ كُرْهُ فَأَسْقُوا مِنْهُ مَاءً غَدِيقًا يُبْهِتُونَ أَنْ يَصِيبُوا قَوْمًا بَهِتًا﴾^(٣٩).

والمقصود بالجهل الذي يعذر صاحبه أو لا يعذر:

أن يقول الشخص قولاً أو يفعل فعلاً بخلاف ما حقه أن يفعل، أو يعتقد اعتقاداً بخلاف ما هو عليه من الحق^(٤٠).

والجهل يختلف باختلاف الأشخاص والأزمنة والأمكنة، يقول شيخ الإسلام

ابن تيمية رحمه الله:

« وهكذا الأقوال التي يكفر قائلها قد يكون الرجل لم تبلغه النصوص الموجبة لمعرفة الحق، وقد تكون عنده ولم تثبت عنده، أو لم يتمكن من فهمها، وقد يكون قد عرضت له شبهات يعذره الله بها، فمن كان من المؤمنين مجتهداً في طلب الحق وأخطأ فإن الله يغفر له خطأه كائناً ما كان » (٤١).

ويقول أيضاً: « وكثيراً من الناس قد ينشأ في الأمكنة والأزمنة التي يندرس فيها كثير من علوم النبوات، حتى لا يبقى من يبلغ ما بعث الله به رسوله من الكتاب والحكمة، فلا يعلم كثيراً مما يبعث الله به رسوله، ولا يكون هناك من يبلغه ذلك، ومثل هذا لا يكفر، ولهذا اتفق الأئمة على أن من نشأ ببادية بعيدة عن أهل العلم والإيمان، وكان حديث العهد بالإسلام، فأنكر شيئاً من هذه الأحكام الظاهرة المتواترة فإنه لا يحكم بكفره حتى يعرف ما جاء به الرسول » (٤٢).

وقال: « ولهذا لو أسلم رجل ولم يعلم أن الصلاة واجبة عليه، أو لم يعلم أن الخمر يحرم لم يكفر بعدم اعتقاد إيجاب هذا وتحريم هذا، بل ولم يعاقب حتى تبلغه الحججة النبوية » (٤٣).

وأدلة العذر بالجهل عامة وشاملة للأصول المجمع عليها، للدلالة الصريحة من نصوص السنة على ذلك، مثل حديث الرجل من بني إسرائيل الذي أمر أهله بإحراقه بعد موته وطحنه وذريه في الريح (٤٤).

قال شيخ الإسلام معلقاً على هذا الحديث:

« فهذا الرجل كان قد وقع له الشك، والجهل في قدرة الله تعالى على إعادة ابن آدم بعدما أحرق وذري، وعلى أنه يعيد الميت ويحشره إذا فعل به ذلك، وهذا أصلاً عظيمان:

أحدهما: متعلق بالله تعالى، وهو الإيمان بأنه على كل شيء قدير.

والثاني: متعلق باليوم الآخر، وهو الإيمان بأن الله يعيد هذا الميت، ويجزيه على أعماله، ومع هذا فلما كان مؤمناً بالله في الجملة، ومؤمناً باليوم الآخر في الجملة، وهو أن الله يثيب ويعاقب بعد الموت، وقد عمل عملاً صالحاً - وهو خوفه من الله أن يعاقبه على ذنوبه - غفر الله له بما كان فيه من الإيمان بالله واليوم الآخر والعمل الصالح «^(٤٥)».

وقال ابن القيم رحمه الله في معرض حديثه عن حكم من جحد فرضاً من فرائض الإسلام: « وأما من جحد ذلك جهلاً، أو تأويلاً يعذر فيه صاحبه فلا يكفر صاحبه به، كحديث الذي جحد قدرة الله عليه، وأمر أهله أن يحرقوه ويذروه في الريح، ومع هذا فقد غفر الله له، ورحمه لجهله، إذ كان ذلك الذي فعله مبلغ علمه ولم يجحد قدرة الله على إعادته عناداً أو تكديباً »^(٤٦).

وقال ابن الوزير رحمه الله في تعليقه على الحديث:

« وإنما أدركته الرحمة لجهله وإيمانه بالله والمعاد ولذلك خاف العقاب، وأما جهله بقدرة الله تعالى على ما ظنه محالاً فلا يكون كفراً إلا لو علم أن الأنبياء جاءوا بذلك وأنه ممكن مقدور ثم كذبهم أو أحداً منهم لقوله تعالى: ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا ﴾^(٤٧)، وهذا أرجى حديث لأهل الخطأ والتأويل »^(٤٨).

فكل من نطق بالشهادتين حكم بإسلامه ما لم يتبين لنا خلاف ذلك - بعد قيام الحجة - وهذا الحكم بالنسبة للدنيا.

يقول الإمام ابن رجب الحنبلي رحمه الله:

« ومن المعلوم بالضرورة أن النبي ﷺ كان يقبل من كل من جاءه يريد الدخول في الإسلام بالشهادتين فقط، ويعصم دمه بذلك ويجعله مسلماً »^(٤٩).

وقد أكد العلماء على ضرورة بلوغ الحجة للمعين وثبوتها عنده، وتمكّنه من معرفتها، وكل ذلك لا يتم إلا بوجود من يحسن إقامة الحجة.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:

« وهكذا الأقوال التي يكفر قائلها: قد يكون الرجل لم تبلغه النصوص الموجبة لمعرفة الحق، وقد تكون عنده ولم تثبت عنده، أو لم يتمكّن من فهمها، وقد يكون قد عرضت له شبهات يعذره الله بها، فمن كان من المؤمنين مجتهداً في طلب الحق وأخطأ فإن الله يغفر له خطأه كائناً من كان »^(٥٠).

ويقول الشيخ سليمان بن سحمان رحمه الله كلاماً مهماً حول من يقيم الحجة:

« الذي يظهر لي والله أعلم أنها لا تقوم الحجة إلا بمن يحسن إقامتها، وأما من لا يحسن إقامتها كالجاهل الذي لا يعرف أحكام دينه ولا ما ذكره العلماء في ذلك، فإنه لا تقوم به الحجة »^(٥١).

فلا بد من قيام حجة صحيحة تنفي عن من تقام عليه أي شبهة أو تأويل.



الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.. وبعد:

ففي ختام هذا البحث أسجل أهم النتائج التي توصلت إليها من خلاله:
وهي على النحو الآتي:

- ١- أن حديث أبي واقد رضي الله عنه - محل الدراسة - صحيح.
- ٢- صحة زيادة « ونحن حديثو عهد بكفر » لموافقة إبراهيم بن سعد والقعيني وهما ثقتان لمحمد بن إسحاق على ما تقدّم في موضعه من البحث.
- ٣- أن المعاني اللغوية لكلمة (أنواط) تدور حول التعليق.
- ٤- عدم جواز التبرك بما لم يرد به الدليل.
- ٥- أن التبرك بالأشجار والأحجار ونحوها يختلف الحكم فيه على فاعله باختلاف قصده.
- ٦- أن الجهل يختلف باختلاف الأشخاص والأزمنة والأمكنة.
- ٧- أن أدلة العذر بالجهل عامة وشاملة للأصول المجمع عليها، للدلالة الصريحة من نصوص السنة.
- ٨- ضرورة بلوغ الحجة للمعين، وثبوتها عنده، وتمكّنه من معرفتها، وكل ذلك لا يتم إلا بوجود من يحسن إقامة الحجة.
- ٩- عظم المسؤولية الملقاة على عاتق العلماء والدعاة ممن يحسن إقامة الحجة ليقوموا بالحجة على الخلق، ويزيلوا الشبه عنهم.

وصلّى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم.

الهوامش والتعليقات:

- (١) سورة الأعراف: (١٣٨).
- (٢) أخرجه الترمذي في جامعه: (٤/٤٧٥) كتاب الفتن، باب ما جاء « لتركبن سنن من كان قبلكم » برقم (٢١٨٠).
- (٣) انظر: النهاية في غريب الحديث: (٥/١٢٧)، الصحاح: (٣/١١٦٥-١١٦٦)، لسان العرب: (٧/٤١٨-٤٢١)، مختار الصحاح: (١/٢٨٥).
- (٤) فتح المجيد: ص (١٢٨).
- (٥) فتح المجيد: ص (١٢٨).
- (٦) تيسير العزيز الحميد: ص (١٢٥).
- (٧) تيسير العزيز الحميد: ص (١٢٤).
- (٨) القول المفيد: (١/٢١٠).
- (٩) الرسالة: ص (٣٥٧).
- (١٠) بغية المرئاد ص (٣١١).
- (١١) سورة آل عمران: (٢٦).
- (١٢) جامع البيان: (٣/٢٢٢).
- (١٣) أخرجه البخاري: (٤/١٧٦٧-١٧٦٨) كتاب التفسير، باب تفسير سورة الحج (وترى الناس سكارى) برقم (٤٤٦٤).
- (١٤) سورة النحل: (٥٣).
- (١٥) سورة إبراهيم: (٣٤)، وسورة النحل: (١٨).
- (١٦) أخرجه البخاري في صحيحه (٢/٥٦١) كتاب الحج، باب التلبية برقم (١٤٧٤). ومسلم (٢/٨٤١) كتاب الحج، باب التلبية وصفتها ووقتها برقم (١١٨٤).
- (١٧) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/٨٢٧)، وقد ساق رحمه الله عدة آيات من القرآن الكريم استشهداً على ذلك.

(١٨) مجموع الفتاوى (٢٧/١٣٦-١٣٧).

(١٩) الطَّعام: - بتشديد الطاء وفتحها- أراذل الناس وأوغادهم، الواحد والجمع فيه سواء.

انظر: لسان العرب (١٢/٣٦٨)، مختار الصحاح (١/١٦٥).

(٢٠) سورة الأعراف (١٣٨).

(٢١) تيسير العزيز الحميد ص (١٢٤).

(٢٢) رجعت إلى عدد من كتب التفسير للوقوف على كلام المفسرين في بيان ما تتضمنه هذه الجملة

عند تفسيرهم للآية (١٣٨) من سورة الأعراف الواردة في حديث أبي واقد، فلم أجدهم

يتعرضون لها، وإنما يوردون الحديث بدون بيان لمعناه وما يتضمّنه ويدل عليه. انظر: جامع

البيان (٦/٤٦)، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٧/١٧٤، ٨/٦٣)، تفسير القرآن العظيم

(٣/٢١٥-٢١٦)، فتح القدير (٢/٢٤١-٢٤٢)، أضواء البيان (٢/١٩٧) وما بعدها، تيسير

الكريم الرحمن للسعدي ص (٢٦٤-٢٦٥). وأما شروح الحديث فلم أجد من تكلم عنه إلا

المباركفوري في تحفة الأحوذى (٦/٣٤٠)، وابن العربي في عارضة الأحوذى (٩/٧٢)، ولم

يتطرقا إلى ما تتضمنه هذه الجملة، كما أن أكثر طرق الحديث ورواياته في كتب المسانيد

والمصنفات.

(٢٣) إغاثة اللهفان (١/٣٢٠).

(٢٤) الدر النضيد ص (٩).

(٢٥) سورة الأعراف (١٣٨).

(٢٦) تيسير العزيز الحميد ص (١٢٤).

(٢٧) سورة الأعراف (١٣٨).

(٢٨) فتح المجيد ص (١٣٥) بتعليق الشيخ عبدالعزيز ابن باز رحمه الله.

(٢٩) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/٨٢٧) باختصار.

(٣٠) مجموع الفتاوى (٢٧/١٣٦-١٣٧) باختصار.

(٣١) جزء من حديث أخرجه البخاري في صحيحه (٦/٢٦٦٩) كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة،

باب قول النبي ﷺ « لتبعن سنن من كان قبلكم » برقم (٦٨٨٨).

(٣٢) طرف عدة أحاديث منها ما أخرجه البخاري في صحيحه (٢٦٦٩/٦) كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب قول النبي ﷺ « لتتبعن سنن من كان قبلكم » برقم (٦٨٨٩)، ومسلم في صحيحه (٢٠٥٤/٤) كتاب العلم، باب اتباع سنن اليهود والنصارى برقم (٢٦٦٩).

(٣٣) الاعتصام (٧٥٢-٧٥١/٢).

(٣٤) القول المفيد (٢١٠/٢)، وانظر كلام ابن العربي في عارضة الأحوذى (٧٢/٩)، والمباركفوري في تحفة الأحوذى (٣٤٠/٦).

(٣٥) للاستزادة في بيان كلام العلماء في هذه المسألة انظر:

المغني لابن قدامة (١٣١/٨)، شرح صحيح مسلم للنووي (٢٠٥/١)، مجموع الفتاوى (٦٠٩-٦١٠)، رسالة حكم تكفير المعين ص (١٥)، حاشية الرسائل النجدية (٥١٧/٤)، فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم (١٩٠/١٢).

وقد وردت في بعض روايات حديث أبي واقد زيادة « ونحن حديثو عهد بكفر » وقد تقدم بيان أن الحديث بهذه الزيادة صحيح وليس منكراً ولا شاذاً، وذلك لموافقة إبراهيم بن سعد والقعيني وهما ثقتان لمحمد بن إسحاق فلا يعد تفرده منكراً يرد به الحديث أو اللفظة لوجود المتابعة. انظر: ص (١٥) من البحث.

وقد وقع عند من يرى أن أبا واقد الليثي ﷺ، أسلم يوم بدر استشكال إذ كيف يكون إسلامه متقدماً ويأتي في الرواية « ونحن حديثو عهد بكفر » وأحسن من تكلم على هذه المسألة - فيما وقفت عليه - الحافظ ابن حجر رحمه الله: فقد ذكر الخلاف في هذه المسألة، ونقل عن ابن عساکر تصحيح ما نصّ عليه الزهري وأسنده إلى سنان بن أبي سنان الدؤلي من أن إسلامه كان عام الفتح. انظر: الإصابة (٣٧٠-٣٧١/٧).

قال الشيخ صالح الفوزان تعليقاً على كلام الصنعاني: « هذا يردده قول أبي واقد « ونحن حدثاء عهد بكفر » وهل الذي شهد بداراً يكون حديث عهد بالكفر؟ انظر: عارض الجهل وأثره على أحكام الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة: ص (٣٠٥) حاشية (١). وانظر: مزيداً من ترجيح المحققين من أهل العلم في أن أبا واقد ﷺ كان من مسلمة الفتح في المرجع السابق ص (٣٠٥-٣١١).

- (٣٦) انظر: المفردات في غريب القرآن ص (١٠٢)، ولسان العرب (١٢٩/١١).
- (٣٧) انظر: المفردات ص (١٠٢).
- (٣٨) انظر: المفردات ص (١٠٢).
- (٣٩) سورة الحجرات: (٦).
- (٤٠) انظر: نواقض الإيمان الاعتقادية (١/٢٢٥).
- (٤١) مجموع الفتاوى (٣٤٦/٢٣).
- (٤٢) مجموع الفتاوى (٤٠٧/١١).
- (٤٣) مجموع الفتاوى (٤٠٧/١١)، وانظر: تفصيلاً في هذه المسألة أيضاً في كلام للخطابي أورده الإمام النووي في شرحه على صحيح مسلم (١/١٧٣).
- (٤٤) أخرجه البخاري في صحيحه (٣/١٢٨٣-١٢٨٤) كتاب الأنبياء، باب ﴿أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَابَ الْكَهْفِ﴾ برقم (٣٢٩٤).
- (٤٥) مجموع الفتاوى (١/٤٩١).
- (٤٦) مدارج السالكين (١/٣٦٧).
- (٤٧) سورة الإسراء: (١٥).
- (٤٨) إيثار الحق على الخلق ص (٤٣٦).
- (٤٩) جامع العلوم والحكم ص (٧٢).
- (٥٠) مجموع الفتاوى (٣٤٦/٢٣).
- (٥١) منهاج أهل الحق والاتباع ص (٦٨).

فهرس المراجع والمصادر

- الإصابة في تمييز الصحابة: لابن حجر العسقلاني، دراسة وتحقيق: عادل أحمد عبدالموجود وعلى محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
- الاعتصام: لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: سليم بن عيد الهلالي، دار ابن عفان، الخبر، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- إغاثة اللفهان من مصائد الشيطان: للإمام ابن القيم، تحقيق: خالد عبداللطيف السبع العلمي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ.
- اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم: لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق وتعليق: د. ناصر بن عبدالكريم العقل، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤١١هـ.
- إثبات الحق على الخلق: لأبي عبدالله محمد بن المرتضى اليماني المعروف بابن الوزير، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣١٨هـ.
- بغية المرئاد: لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق ودراسة: الدكتور موسى بن سليمان الدويش، مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الثالثة، ١٤١٥هـ.
- تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- تقريب التهذيب: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق وتعليق: أبو الأشبال الباكستاني، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
- تهذيب التهذيب: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، حققه وعلق عليه: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
- تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد: للشيخ سليمان بن عبدالله آل الشيخ، اعتناء: مجدي بن منصور ابن سيد الشوري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

- **جامع البيان في تأويل القرآن: لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ.**
- **جامع الترمذي: لمحمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: أحمد شاکر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت.**
- **الجامع لمعمر بن راشد: اعتناء: حبيب الأعظمي، منشور كملحق بكتاب المصنف لعبد الرزاق الصنعاني، المجلد العاشر، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.**
- **الدر النضيد في إخلاص كلمة التوحيد: للإمام الشوكاني (ضمن الرسائل السلفية)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٣٤٨هـ.**
- **السنة: لابن أبي عاصم، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ.**
- **السنة: لمحمد بن نصر المروزي، تحقيق: سالم أحمد السلفي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.**
- **سنن ابن ماجه: لأبي عبدالله محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار الريان للتراث، مطبعة دار إحياء الكتب العربية.**
- **السنن الكبرى: لأحمد بن شعيب أبو عبدالرحمن النسائي، اعتناء: الدكتور عبدالغفار البنداري، سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.**
- **شرح صحيح مسلم: للإمام يحيى بن شرف النووي، المطبعة المصرية بالأزهر، الطبعة الأولى، ١٣٤٧هـ.**
- **الصحاح: لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان الطبعة الرابعة، ١٤١٠هـ.**
- **صحيح ابن حبان- مع الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان لابن بلبان-، اعتناء كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.**
- **صحيح البخاري: لمحمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، اعتناء الدكتور مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ.**

- صحيح مسلم: لأبي الحسين مسلم بن الحجاج، اعتناء محمد فؤاد عبدالباقي، دار الحديث، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- عارض الجهل وأثره على أحكام الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة: لأبي العلا بن راشد الراشد، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ.
- فتح المجيد شرح كتاب التوحيد: للشيخ عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ، راجع حواشيه وصححها وعلق عليها: سماحة الشيخ عبدالعزيز بن باز، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، مكتبة دار الحديث، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.
- القول المفيد على كتاب التوحيد: شرح الشيخ محمد بن صالح العثيمين، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الرابعة، ١٤٢١هـ.
- لسان العرب: لأبي الفضل جمال الدين ابن منظور الإفريقي، دار الفكر، دار صادر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- مجمع الزوائد: لعلي بن أبي بكر الهيثمي، دار الريان للتراث، دار الكتاب العربي، القاهرة، بيروت، ١٤٠٧هـ.
- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية: جمع وترتيب: عبدالرحمن بن محمد بن قاسم وابنه محمد، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف في المدينة، توزيع وزارة الشؤون الإسلامية، ١٤١٦هـ.
- مختار الصحاح: لمحمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٧م.
- مدارج السالكين: لأبي عبدالله محمد بن أبي بكر بن القيم الجوزية، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٣٩٢هـ.
- مسند أبي يعلى: لأحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى الموصلي التميمي، اعتناء: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
- مسند الإمام أحمد: للإمام أحمد بن حنبل، مؤسسة قرطبة، مصر.
- مسند الحميدي: لعبدالله بن الزبير الحميدي، اعتناء: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية، مكتبة المتنبي، بيروت، لبنان.

- **مسند الطيالسي:** لسليمان بن داود الطيالسي، دار المعرفة، بيروت.
- **مصنف ابن أبي شيبة:** لأبي بكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي، اعتناء: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
- **المعجم الكبير:** لأبي القاسم الطبراني، اعتناء: حمدي السلفي، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ.
- **المفردات في غريب القرآن:** للراغب الأصفهاني، اعتناء محمد أحمد خلف الله، مكتبة الأنجلو، القاهرة.
- **منهاج أهل الحق والاتباع في مخالفة أهل الجهل والابتداع:** للشيخ سليمان بن سحمان، مطبعة المنار، القاهرة، ١٣٤٠هـ.
- **ميزان الاعتدال في نقد الرجال:** لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الفكر.
- **النهاية في غريب الحديث والأثر:** لابن الأثير الجزري، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ.
- **نواقض الإيمان الاعتقادية وضوابط التكفير عند السلف:** للدكتور محمد بن عبدالله الوهبي، دار المسلم، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

